تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962

د. سعد توفيق عزيز البزاز
قسم التاريخ / كلية الآداب
جامعة الموصل

الاستلام	القبول
2011 / 08 / 07	2011 / 10 / 05

Abstract

The Labour union movement in Algeria is considered to be among the important studies in the jield of economic and social history, for, through which the economic, social and political dimensions become clear. The political reality represented by the French occupation pf Algeria imposed a Political and social situation compatible with the nature of this occupation in terms of the irrestible urge to possers everything and exploit the countrys resources to serve the French colonization from the occupation of Algeria in 1830 to the independeuce in 1962.

The labour union movement in Algeria emerged as one of the social trendls in the national struggle against the French colonization and its policy against the Algerians lt is the particular suffering of the workers (social distinction and distinction in wages) that prompted people suffering unde the yoke of the occupation and its colonialist policy to inteusify their struggle for the purpose of extracting their private and public rights such that the two together overlap to make the labour movement cohere with all pcoples sectors (Algerian National Liberalion Front) to defend freedom and achieve independenee.

الملخص

برزت أهمية دراسة الحركة العمالية والنقابية في الجزائر لانها ألقت الضوء على ابعاد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر. الذي فرضه الاحتلال الفرنسي من حيث الرغبة الجامحة في الاستحواذ على كل شيء وتسخير موارد البلاد لخدمة الاستعمار الفرنسي منذ احتلال الجزائر عام 1830 وحتى الاستقلال عام 1962.

برزت الحركة العمالية والنقابية في الجزائر كإحدى الاتجاهات الاجتماعية في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته تجاه الشعب الجزائري ذلك ان المعانـاة الخاصـة للعمال (التمييز الاجتماعي والتمييز في الاجور وغيرها) تدفع في ضل المعاناة العامة للشعب من الاحتلال وسياسته الاستعمارية الى تشديد النضال لانتزاع الحقوق الخاصة والعامة لتتداخل الاثنتين معاً لتدخل الحركة العمالية الى التلاحم مع كافة قطاعات الـشعب (جبهـة التحريـر الوطني الجزائري) للدفاع عن الحرية ونيل الاستقلال الوطني.

المقدمة:

تعد دراسة الحركة العمالية والنقابية في الجزائر من الدراسات المهمـة فـي مجـال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لانه يوضح من خلالها ابعاد الواقع الاقتصادي والاجتمـاعي والسياسي للجزائر. فلقد فرض الواقع السياسي الذي تمثل بالاحتلال الفرنسي للجزائر وضعية اقتصادية واجتماعية تتلائم وطبيعة هذا الاحتلال من حيث الرغبة الجامحة في الاستحواذ على كل شيء وتسخير موارد البلاد لخدمة الاستعمار الفرنسي منذ احتلال الجزائـر عـام 1830 وحتى الاستقلال عام 1962.

جاء رد الفعل الوطني للعمال الجزائريين في البداية من خلال الدخول فـي النقابـات الفرنسية للحصول على حقوقهم المشروعة ثم تأسيس نقابات مستقلة عن النقابات الفرنسية بأسم ((الاتحاد العام للعمال الجزائريين)) والذي نظم العمال الجزائريين ليخوضوا النضال الـوطني الى جنب اخوانهم في جبهة التحرير الوطني الجزائري لينالوا الاستقلال.

ناقش البحث عدة محاور منها: السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، ثـم نـضال الحركـة العمالية الجزائرية لدخول التنظيم النقابي الفرنسي فتبلورت في ذلك الوقت فكرة تأسيس تنظيم نقابي وطني مستقل هو الجامعة العامة للعمال المتحدين والاتحاد المستقل للعمال المـزارعين وغيرها، فإختمرت تلك الفكرة بتأسيس ((الاتحاد العام للعمال الجزائريين))، كما تناول البحث ايضاً السياسة الفرنسية تجاه الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي ناضل بدوره بتنظيم العمال الجزائريين ليخوضوا النضال الوطني الى جنب جبهة التحرير الوطني الجزائري مـن اجـل الاستقلال.

الحركة العمالية والنقابية في الجزائر من الاحتلال وحتى تأسيس الاتحاد العام للعمـال الجزائريين:

يمكننا القول ان الحركة العمالية في الجزائر ابتدأت منذ دخول المحتل الفرنـسي ارض الجزائر عام 1830، حيث كان الفرنسيون قد سبقوا الجزائريين في تنظيم انفسهم داخل نقابات

للحصول على حقوقهم من خلال (التضاهر والاعتصام –تخفيض ساعات العمل –زيادة الاجور–الحصول على نصف الاجر في حالة المرض)،ومن ثم تجمعت تلك النقابات في تنظيم واحد لها عرف بأسم ((اتحاد العمل الفرنسي C.G.T))(1).

وهنا يجدر بنا ايضاح معنى المصطلحين الحركة العمالية والحركة النقابية،اما الحركة العمالية فهي حركة العمال المنظمة الى الاتحادات العمالية والنقابات بمعناها الواسع والوظيفي والتركيب المؤسسي في المجتمع القائم على التعاون المشترك في سبيل مصلحة اعضاء هذه الحركة،وتنصيب فعاليات حركة العمل في ثلاث جبهات:الجبهة السياسية،والجبهة الصناعية والجبهة التعاونية، اما الجبهة السياسية فتكون جزءاً من حزب سياسي كعكاز للوصول الى الاهداف الاقتصادية (2)، اما الجبهة الصناعية الهادفة الى مغانم اقتصادية فتأتي من حركة العمل،لان حركة العمال انفسهم اجراء يستخدمون في المنشآت الصناعية، اما الجبهة التعاونية فهي انتاجية واستهلاكية ناجمة عن تخطيط لحماية العامل المستهلك من احتكار السوق واسعار السلع العالية.

اما مصطلح الحركة النقابية فيقتصر على الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها النقابات في الجهة الصناعية بالدرجة الاولى وفي قضايا اقتصادية لحماية مصالح اعضائها في علاقات العمل، أي حث السلطات الحكومية على اصدار قوانين العمل والضمان الاجتماعي (3).

كجزء من عملية استعمار فرنسا للجزائر وتسخير موارد البلاد لصالحها قامت الحكومة الفرنسية بإصدار قانون للاستيلاء على اراضي الجزائر في 8/ايلول/ 1830، وقامت ايضاً بإنشاء اول مستعمرة زراعية في عام 1835 وتوزيع الاراضي على المهاجرين الفرنسيين ومدهم بالمعونة الفنية والمالية حتى يتمكنوا من زراعة الارضي لتصبح فيما بعد ملكاً لهم. ولمصادرة مساحات اكثر من الاراضي الزراعية الجزائرية وحرمان اصحابها منها قامت الحكومة الفرنسية بإصدار قانون عام 1845 القاضي بمصادرة اراضي القبائل الرافضة للحكم الفرنسي،ووجدت الحكومة الفرنسية مبرراً شرعياً اسلامياً لمصادرة اراضي الجزائريين وهو ((احياء الموات)) (أي زراعة الاراضي التي لم تزرع) وبموجب هذا الحكم الشرعي يجوز للحكومة الفرنسية مصادرة الاراضي التي لم تستغل استغلالاً كافياً رعاية لمصلحة الجماعة.

كانت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت قد استولت على مايقرب من مليوني هكتار من اخصب الاراضي الزراعية التي تسهم بـ 65 % من الانتاج الزراعي للبلاد، كما قامت الحكومة الفرنسية بتغيير نمط الزراعة بما يخدم مصالحها الاقتصادية ((مثل زراعة الكروم لصناعة المشروبات))، ومع ذلك كان احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين مرهوناً بصيغة التوسع الاستعماري الذي نتج عنه ظهور البرجوازية التجارية الفرنسية،وبدأ يزداد اعداد

الفرنسيين الوافدين من فرنسا، فقد بلغ عددهم من 15000 مواطن فرنسي في عام 1846 الى 34000 مواطن فرنسي في عام 1851،وقد انصرف معظم الفرنسيين في البداية الى العمل في الزراعة، حيث وصل عدد المزارع المسيطر عليها حوالي 1500 مزرعة، وتحولت الزراعة في الجزائر الى مراكز للنشاط الاقتصادي عموماً. الا ان ذلك لم يدم طويلاً فقد بدأ الفرنسيون بترك المزارع والهجرة الى المدن والعمل في المجال التجاري والخدمي والصناعات الاولية (4).

كما صدر في 26/نيسان/ 1851 قانون لتنظيم تمليك الأراضي حيث يترك للافراد مسؤولية تملك الارض بالشراء او الاستغلال. فلا يلغي هذا القانون مبدأ منح المهاجر الفرنسي الارض مجاناً ولكن يشترط تملكه للارض ان يملك مبلغاً من المال يستطيع به المساهمة مع الحكومة الفرنسية في دفع نفقات اصلاح الاراضي الزراعية، ولا تصبح ملكية الارض ملكية نهائية الا بعد الاقامة فيها مدة ثلاثة سنوات بعد ان يثبت المهاجر قدرته على البقاء والاستغلال(5).

ان الوضع الاقتصادي للجزائر يتلخص في تلك الحقبة بما يلي:

1. قيام الحكومة الفرنسية بنهب الاراضي الزراعية الجزائرية الخصبة وارغام الجزائريين على الانتقال الى اراضي اقل خصوبةً او العمل كأجراء في اراضيهم، ويوجه الانتاج الزراعي نحو التصدير الى فرنسا.
2. تصدير المواد الغير مصنعة (الخام) الى الخارج وتملأ الاسواق الجزائرية بالمواد المصنعة الفرنسية.
3. ان دخل الفرد الجزائري كان متدنياً في حين كان المستعمرون يجنون ارباحاً طائلة من عرق الشعب الجزائري(6).

كما ان زيادة حركة النقل في الموانئ ساعد هو الاخر على زيادة العمال في هذا القطاع ومع ان قطاع البناء وقطاع وسائط النقل كان معظم عماله من الجزائريين الا انهم كانوا خارج حركة التنظيم النقابي وخارج أطر النضال العمالي المطلبي للعمال الفرنسيين، الا انه لابد من تسجيل حقيقة تأريخية هامة، وهي ان النشاط الاقتصادي في المدة مابين عامي 1850-1914 بقي مقصوراً على البرجوازية والعمال الفرنسيين، ولم يلعب الجزائريون أي دور مؤثر الا في حدود المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وكذلك مثلوا دور التابع للبرجوازي الفرنسي في الحقلين التجاري والصناعي، ومع ان بداية تشكل الفئة العاملة الجزائرية تعود الى وقت مبكر من العهد الاستعماري الا انها لم تبلغ الحجم ودرجة التنظيم التي تجعل منها قوة اجتماعية مؤثرة بسبب القيود التي وضعتها القوى الاستعمارية(7).

لقد بدأت المسيرة الطويلة للفئة العمالية الزراعية الجزائرية منذ عام 1871 (8) تلـك المسيرة التي كان هدفها طرد المحتلين واستعادة ملكية الارض المنتزعة من قبل المستعمرين، انها مسيرة طويلة للفئة العمالية الفلاحية المعدمة والمحطمة من دفع الـضرائب والغرامـات والخاضعة لنظام الادارة الفرنسية، وعلى الرغم من ذلك فقد واصلت النضال معلنـة متابعـة المعركة ضد المستعمرين بصور متعددة منها:

أ. الانتفاضات الفلاحية التي بدأت عام 1871 فقد تواصلت بطرق مختلفة وبرهنت بـصورة واضحة على ان القوى الثورية للفئة الفلاحية لم تخمد.

ب. رفض دفع الضريبة.

ج. رفض الطب وثـقافة المحتل الفرنسي (9).

لقد دخل مع الاحتلال الفرنسي العديد من المواطنين الفرنسيين الذين حـاولوا تطبيـق التجربة الفرنسية في الحقل النقابي في الجزائر، الا ان الصراعات السياسية والفكريـة التـي كانت قائمة في فرنسا انذاك قد انعكست على الفرنسيين العاملين في الجزائر(10)، مما سـاعد على ايجاد وضع خاص في الجزائر، فقد قامت الحكومة الفرنسية بنقـل القـوانين والانظمـة الفرنسية وتطبيقها في الجزائر كجزء من عملية ((الفرنسة))(11)، وقامت بإصدار قانون عام 1881 الذي ينص على توجيه العقوبات الصارمة ضد النقابات التي تقبل في عضويتها العمال الجزائريين، ولذلك تميزت المرحلة الاولى للكفاح العمالي الجزائري بالإنضمام الى عـضوية النقابات الفرنسية، ثم طرح مطاليبهم ضمن اطار هذه النقابات، الا ان ذلك لم يـستمر طـويلاً بسبب الصراع بين القيادات النقابية الجزائرية والفرنسية، فقد قام بعض النقـابيين الفرنـسيين بالدفاع عن الوجود الاستعماري الفرنسي وتبريره مقابل تنـامي روح الاسـتقلال والتحـرر وشعور العمال الجزائريين بالاضطهاد القومي الذي كانت تمارسه السلطات الفرنـسية (12)، حيث بلغ الاستعمار الفرنسي ذروته في الفترة مابين عامي 1870-1914 فسيطر المستوطنون الفرنسيون على ثروات البلاد وادارتها، وتحطمت اركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبلية او الهيئات القيادية في المجتمع التي تعتمد على الاصل او المال او الزعامـة الدينيـة،وتحول معظمهم الى عمال لخدمة الاستعمار الفرنسي(13).

لقد ارتبطت الحركة النقابية الجزائرية بحركة النضال التحرري للشعب العربـي مـن خلال كياناتها السرية والعلنية، وهي تطالب بتكـريس الحيـاة النقابيـة وممارسـة الحقـوق الديمقراطية الكاملة للعمال، واطلاق الحريات النقابية وكبح جماح الاستغلال الـذي يمارسـه الرأسماليون الفرنسيون تحت خيمة الاحتلال الفرنسي(14)، الذي بدأت بوادره في اضـرابات عمال النقل والخدمات الجزائريين في عامي (1903 – 1907) ونظراً لتطورات الوضع على الساحة العالمية وتأزم الوضع بين دول العالم الكبرى، فقد اصاب الحركة العمالية الجزائريـة

الخفوت بسبب اشتعال الحرب العالمية الاولى عام (1914-1918)، وقد امتـازت الـسياسة الفرنسية آنذاك تجاه المستعمرات باللين والوعود البراقة التي تتـضمن اجـراء الاصـلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حال انتصار التحالف الاوربي ضـد دول الوسـط،كما طلبت فرنسا من ابناء المستعمرات وبضمنها الجزائر بالمشاركة في الحرب لمنحهم المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية،ووصلت الوعود الى القـول بجـلاء القـوات الفرنـسية مـن اراضيهم. الا ان هذه الوعود تلاشت بعد الحرب وعادت السياسة الفرنسية على سابقتها بقتـل واعتقال المناهضين لوجودها داخل التراب الجزائري.

ومع ذلك ازدادت النقابات الفرنسية في الجزائر وبلغت عام 1924 341 نقابـة، 203 نقابة منها في الجزائر، و 82 نقابة في وهران، و 59 نقابة في قسنطينة، كما وارتفـع عـدد العمال الجزائريين المهاجرين من الريف الى المدينة مما ادى الى قيـام النقابـات الفرنـسية بإحتواء التحرك العمالي الجزائري الذي نما وترعرع في رحم المؤسسات الفرنسية ليتحـول فيما بعد الى اداة لهدم النقابات الفرنسية وانهاء وجودها (15)، ولم تكـن الحركـة العماليـة الفلاحية مرتبطة فقط بالاحزاب الوطنية، فخلال هذه الحقبة حصلت احتكاكـات هامـة مـع الحركة العمالية الصناعية في المدن فمساهمة النقابات والعمال فـي تنظـيم الفئـة العماليـة الزراعية في القرى بصورة عامة لا يمكن اهمالها ولاينبغي ان ننساها او نقلل مـن منزلتهـا ومنذ عام 1920 بدأت اللجنة العامة للعمال التي شكلها بعض العمـال الـذين يعملـون فـي المصانع بتنظيم نقابات للعمال المزارعين(16).

بسبب اتساع الاقطاعيات الزراعية التي ادت الى خلق اعداد كبيرة من العمال تـصل في كل اقطاعية الى 80.000 عائلة يعيشون عيشة سيئة وذلك بسبب النظـام الـذي اتبعتـه فرنسا في الاستيلاء على الارض حتى وجد الجزائريون انفسهم بين عشية وضحاها عبيداً في ارضهم، كذلك القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر التي انتزعت بموجبها الاف الهكتارات من الاراضي الزراعية الخصبة من اصحابها الذين اصبحوا بعد المصادرة بدون وسيلة للعيش فإضطروا الى ان يصبحوا عمالاً واوجدت بذلك فئة عمالية كبيرة، كذلك زيادة عـدد الـسكان على مر السنين، كما ان البناء الاستعماري الاقتصادي اذ ان الجزائر بلداً زراعياً تعتبر فيـه الزراعة من اولى الدعائم الاقتصادية ونظراً للنظم التي وضعتها فرنسا فإن مجموعة كبيـرة من الافراد اصبحوا بدون عمل فيبدأ العامل في الريف راعياً ثم جامعاً للعنب وفي المدينة يبدأ مساحاً للاحذية ثم عاملاً صغيراً او حمالاً. ويسكن هؤلاء في منازل تحت الارض (سراديب) ويضم المنزل ثلاثة عوائل وينتشر مرض السل بين السكان الـذي يقـضي علـى 400.000 جزائري في ذلك الوقت(17).

لقد شهدت الحركة العمالية الجزائرية في عشرينات القرن العشرين تغيراً واضحاً، فقد بدأ العمال بتنظيم صفوفهم والاستقلال عن النقابات الفرنسية فرفعوا شعار (الحرية والاستقلال)

بدلاً من شعار (الاندماج والمساواة) الذي كان سائداً انذاك. ومن اشـهر الاضـرابات التـي شهدتها تلك الحقبـة كانـت اضـرابات عـام (1920 - 1924) ضـد البـواخر المحملـة بالخمور(18).

وفي عام 1927 شارك المندوب عن عمال الجزائر في مؤتمر الرابطة الدوليـة مـن اجل استقلال الشعوب في بروكسل، واستطاع المنـدوب الجزائـري ان يقنـع المـؤتمرين بالتصويت على قرار يدعو الى استقلال الجزائر واعطائها حرية حق تقرير المصير والمساواة في الحقوق السياسية وبعد عام 1931 اخذت فكرة السماح للعمال الجزائريين بإنـشاء نقابـات خاصة بهم تأخذ مجالها وبحلول عام 1934 نظمت الحركة النقابية العربية اول احتفـال لهـا بمناسبة الاول من ايار.كما ساعد العمال المزارعين في وهران وسـيدي بلعبـاس وبيجايـة اضرابات عمال السكك في العاصمة الجزائر ضد العمال الفرنسيين (19)

شهدت عام 1935 انطلاقة جديدة للحركة الوطنية الجزائرية على اثر صعود الجبهـة الشعبية للحكم في فرنسا بقيادة ليون بلوم (20)، بحوار قادة الاحزاب الوطنية ومـن ضـمنهم العمال الذين كان لهم دور واضح في عملية الحوار، كما وازداد في ذلك الوقت انشاء اللجان العمالية والنقابية فقد تأسست لجنة محلية في مدينة ندرومة قام الفلاحون والمعلمون والطلاب وصغار التجار بتأسيس لجنة محلية لهم (21)، و انشأت الجامعـة العامـة للعمـال المتحدين وبدأت الجامعة العمالية بخوض النضالات القومية. وفي عام 1936 تأسس الاتحـاد المستقل للعمال المزارعين تحت ظل اللجنة العامة للعمال وضم 40.000 عامل، ولم تتوقـف مشاركة الحركة العمالية في تنظيم الفئات الفلاحية في القرى على العمال المزارعين فقط بـل امتدت كذلك الى الصغار الفلاحين وتكونت على اثر ذلك نقابات صغيرة للفلاحين في منـاطق الورسينس والاوراس(22)، وعقدت الجبهة الشعبية الفرنسية مؤتمر كبير في الجزائر حضره ممثلو المنظمات السياسية والنقابية الجزائرية،وتلبية لمطالب المؤتمر اعلن اتخاذ قرارات فـي مقدمتها الغاء القانون الخاص بالجزائريين(23)، وتطبيق التدابير الاجتماعية المطبقة في فرنسا على العمال الجزائريين، وتحديد ساعات العمل بـ 40 ساعة اسبوعياً.

ان وصول "الجبهة الشعبية"(24)، الى الحكم في فرنسا غير ظروف الحياة السياسية في الجزائر،فقد خلق نوعاً من المناخ الديمقراطي خاصةً بعد الغاء قانون الاهـالي ممـا سـمح للجزائرين بالوصول رسمياً الى مسؤوليات نقابية وقد ازداد عدد النقابيين الجزائريين بصورة ملحوظة. الا ان ذلك لم يدم بسبب ظروف الحرب العالميـة الثانيـة (1939-1945) وشـدة الارهاب الذي تمارسه الحكومة الفرنسية ضد هذه الحركة فقد بقيت الحركـة العماليـة فـي الجزائر بين المد والجزر(25).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عادت الحركة العمالية الى مزاولة نـشاطها النقـابي والوطني فبدأت بعدة اضرابات ومظاهرات في المدن الجزائرية مثل وهران وعنابـة، الا ان

الحكومة الفرنسية بدلاً من ان تستجيب لمطالب الشعب الجزائري وحركته العمالية واجهت ذلك بالرصاص والاعتقالات وتكثيف الاجراءات القمعية، ثم ارتكبت المجازر بحق الشعب الجزائري ولاسيما في عام 1945 حيث تجاوز عدد الشهداء 40.000 شهيد في مدينتي سطيف ووادي ميزاب، وعند ذلك ادرك الشعب الجزاري وحركته العمالية بضرورة تطوير المواجهة ووضع اسس جديدة للكفاح تبلورت فيما بعد بالكفاح المسلح(26).

وفي عام 1947 شكلت هيئة مركزية للقضايا العمالية وعهد الى رئاستها للمناضل النقابي عيسات ايدير(27)، وفي عام 1948 اخذت اللجنة المركزية للحركة العمالية على عاتقها بناء التشكيلات النقابية في القطاعات الاقتصادية والتجارية والمهنية،ويعد الاول من تشرين الاول عام 1954 بداية لمرحلة جديدة شهدت انتهاء العلاقة بين الحركة العمالية الفرنسية والحركة العمالية الجزائرية، فقد حدد النقابيون الجزائريون موقفهم بصورة نهائية من الوضع الشاذ للوجود الفرنسي في الجزائر ومن المؤسسات الرسمية والمهنية التي تعكس وجه النظام الاستعماري البشع اعلنوا موقفهم من جبهة التحرير الوطني الجزائري وحمل السلاح مع المناضلين لتحرير الجزائر بعد استعمار ابتدأ منذ عام 1830(28).

لقد عانى عمال الجزائر من سياسة الاضطهاد والقمع الفرنسية كحال المستعمرات الاخرى حيث ساد التخلف وغلاء المعيشة وقلة الاجور ومنافسة الايدي العاملة الاجنبية وسياسة التمييز العنصرية والتمييز في الاجور، حيث يصف الدكتور توماس الذي عمل في مستشفى مدينة الجزائر بقوله: ((اثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مئات الاميال بحثاً عن العمل ينامون بالليل في الحفر ويتغذون ببعض حبات من التمر والعنب، لقد كنت خجلاً من كوني فرنسياً))(29)، كما تكلم احد النواب الفرنسيين في الجمعية الجزائرية قائلاً: ((ان التقاط العشب من المعسكرات الفرنسية، هذا العمل يعتاش منه 10.000 عامل جزائري في الشتاء يعتبر اجره من اسوأ الاجور الزراعية. ان ما يستغرقه تأمين جمع وترتيب مئة كيلو غرام من هذا العشب هو احدى عشر ساعة. وبعد ان ينقل يباع بسعر 230 فرنكاً، بمعنى ان اجر ساعة العمل لايزيد عن 20 فرنكاً اذا اخذنا بعين الاعتبار نفقات شراء طعام الحمير والجمال وجدنا ان العامل مضطر اذا ما رغب في الاشتغال بهذا العمل للقبول بمبلغ هزيل هو 20 فرنكاً فرنسياً في الساعة. اننا نجد انفسنا بعيدين كل البعد عن الحد الادنى المقرر لضمان اجور العمل الزراعي، وغير عاملين بالتشريعات النافذة بهذا الصدد، واننا نلاحظ بأنه في عام 1951 مثلاً هبط سعر العشب من 1120 دولار الى 123 دولار للطن الواحد،مما جعل تكاليف الطن الواحد تبلغ 29.5 دولار منها 23 دولار للنقل والتسليم 6.5 دولار لاجور اليد العاملة. انه لامر حقيقي بأن مستوى معيشة الجزائريين يعتبر من اسوأ مستويات المعيشة في العالم، كما ان صحتهم العامة تدعو للاسف وخيبة الامل))(30)

الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد قطع عمال الجزائر مراحل شاسعة في طريق الوجود الحقيقي الواعي وتبلور فيهم الشعور بضرورة التكتل والمضي في الكفاح المرير في سبيل حياة اسعد واعز (31)، لذا حاولت فرنسا وصف الحركة العمالية بأنها (صورة من صور التطاحن بين الطبقات)، فهذه الحركة ليست الا صورة من صور الفوارق التي كونها الاستعمار وليس عمال الجزائر الذين هم جزء من الامة العربية تثور ضد المستعمرين (32).

لقد نفضت الامة الجزائرية عن رأسها غبار الذل واخذت تناضل من اجل استقلالها وتدافع عن وحدتها الوطنية واخذت تطرح تلك الفوارق وتتحلى بحال الاخوة (33)، ففي الاول من تشرين الاول 1954 انفجرت الثورة الجزائرية في منطقة القبائل من جبال الاوراس وجرجرة باسم جبهة التحرير الوطني وأكدت في بيانها الاول على الاستقلال الوطني وفتح الباب امام جميع المواطنين الجزائريين ومن جميع الفئات الاجتماعية ومن كل الاحزاب و الحركات الجزائرية الخالصة، ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار اخر، وعلى استمرار الكفاح (34). فقامت فرنسا بحرب مضادة من اجل قمع الثورة ومارست الاعتقال الجماعي والاعدامات بحق الشعب الجزائري(35)، لقد تكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهو اول تنظيم نقابي مستقل، خلال حرب التحرير الوطني وقد شعر العمال بضرورة بناء تنظيم مستقل للعمال الجزائريين في داخل اللجنة العامة للعمال حيث اعلنت اللجنة والاتحاد العام للنقابات الجزائرية الارتباط الدائم بينهما فيما يخص القرارات والبرامج المطلبية (36) فجاء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتوجيه من جبهة التحرير الوطني لاعطاء نفس جديد للثورة بواسطة جمع شمل الفئة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد وللمساهمة في الدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، و تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي، فكان ميلاد الاتحاد في 24 شباط 1956 (37).

وتم تأسيس الاتحاد في خضم معركة التحرير التي خاضها الشعب الجزائري بكافة فئاته الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي ووفقاً للمصادر التي تتناول تاريخ تأسيس الاتحاد، نرى ان جذور الحركة النقابية الجزائرية انطلقت مع انطلاقة النشاط النقابي الفرنسي ((C.G.T او La Confederation Generale du Travial)) (38)، لانها كانت جزءاً منها،وقد انطلقت براعم النشاط النقابي في مدينة قسنطينة ضمن ((La Confederation Generale du Travial))، حيث خاض عمال الجزائر العديد من النضالات العمالية والاضرابات القوية لتحسين أوضاعهم المعاشية وزيادة اجورهم منها اضراب العمال المزارعين واضراب عمال الموانئ وغيرها. وقد اعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ان اصلاح الحالة الاجتماعية لن يتم الا باستقلال الجزائر الذي سيحدث توازناً في العلاقات مع المستوطنين الفرنسيين ونمواً وتطوراً في المصلحة الوطنية واستثمار موارد الارض الجزائرية (39).

وجاء ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين رافداً هاماً من روافد الثورة التي خاضها بهدف واضح الا وهو تعبئة العمال ضد الاحتلال الفرنسي، ومن اجل العمل على المسألة النقابية الجزائرية وتجنيد عمال العالم دعماً للنضال الذي يخوضه الشعب الجزائري بهدف طرد الاحتلال الفرنسي والوصول الى الاستقلال، وقد انضم الاتحاد فور تأسيسه الى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وحصل على دعم متواصل في نضاله ضد الاستعمار بمختلف المحافل الدولية(40).

ومن بين الاعضاء الذين اسسوا الاتحاد العام للعمال الجزائريين (عيسات ايدير- بن عيسى عطا ا –بوروبية بو علام- جرمان رابح –علي يحيى) وكان هؤلاء اعضاء السكرتارية الوطنية الاولى. اما اعضاء المكتب التنفيذي وهم (مازا محمد- عمراني لخضر- لميني عمار –حدادي مسعود –عياش محمد)، اما اعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية وهم (رباح سليمان –عبيد محمد –حناشي معيوف –بوروبية حسن –قايد الطاهر –بو جلال علي –ربيع محمد –وفليسي محمد (41).

هيئات و هياكل الإتحاد العام للعمال الجزائريين:

المادة 27: ((الفرع النقابي هو الخلية القاعدية الأساسية للإتحاد، ويشكل حلقة الوصل بين الهيكل العمودي و الهيكل الأفقي. يتشكل من مجموعة العمال المنتمين للاتحاد.
يحدد النظام الداخلي التدابير التنظيمية الخاصة بالعمال المتقاعدين نظرا لخصوصية تنظيم هذه الفئة والانتماء وجمع اشتراكات المنتمين)).

المادة 28: الهيئات الأفقية للمنظمة هي:

- اللجنة التنفيذية المحلية.
- اللجنة التنفيذية الولائية.

الهيئات العمودية للمنظمة هي:

- مجلس نقابة المؤسسة.
- مجلس النقابة الوطنية.
- اللجنة التنفيذية للاتحادية.

المادة 29: الهياكل الأفقية هي:

- الإتحاد المحلي.
- الإتحاد الولائي.

الهياكل العمودية هي:

- نقابة المؤسسة.
- نقابة الفرع أو لقطاع النشاط.
- النقابة الوطنية.
- الاتحادية (الفيدرالية) الوطنية.

((يعتبر إنشاء الاتحاديات المحلية و الولائية أو الجهوية والاتحاديات الوطنية من اختصاص اللجنة التنفيذية الوطنية. وفي حالة حدوث حل أو إدماج بين الاتحاديات الوطنية، يستدعي مؤتمر للاتحادية في هذا الشأن. ويؤسس الإتحاد لجنة للمرأة العاملة على مستوى الوطني وتحدد اللجنة التنفيذية الوطنية هيكلتها)).

المادة 30: ((تتكفل الهيئة الأفقية بأداء المهام النقابية على امتداد منطقة جغرافية)).

المادة 31: ((يتكفل الهيكل العمودي بأداء المهام النقابية الاجتماعية – المهنية لقطاع نشاط ما)).

المادة 32: ((يعتبر التنسيق والربط بين الهيكلين العمودي و الأفقي بمثابة عملية دائمة ومنتظمة وتلقائية. يوضح النظام الداخلي للإتحاد الكيفيات التنظيمية لهذه الهياكل وصلاحياتها وأهدافها والعلاقات فيما بينها، حسب المعطيات والشروط النظامية والجغرافية لكل هيئة)).

الهيئات و الهياكل الوطنية

المادة 33: الهيئات الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين هي:

- المؤتمر الوطني.
- اللجنة التنفيذية الوطنية.

المادة 34: المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا للاتحاد.

- ينعقد في إطار دورة عادية كل خمس سنوات.
- يمكن أن يستدعى في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية.

المادة 35: ((تعلم اللجنة التنفيذية هيئات الإتحاد بتاريخ انعقاد المؤتمر بستة أشهر قبل انعقاده.

يرسل الاستدعاء إلى المؤتمر ومشاريع القرارات والوثائق الدراسية الأخرى المتعلقة بحياة المنظمة إلى القاعدة، عبر هيئات الاتحاد للمناقشة والإثراء، وذلك خلال ثلاثة أشهر قبل انعقاد المؤتمر.

يرسل تقرير النشاط العام للجنة التنفيذية الوطنية وقبل ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر.

وفي حالة عقد مؤتمر استثنائي تحدد الآجال من طرف اللجنة التنفيذية الوطنية، وترسـل الوثـائق الخاصة بالمؤتمر قبل انعقاد المؤتمر)).

المادة 36: ((يشترط لقانونية انعقاد المؤتمر حضور ثلثـي المـؤتمرين الحـاملين لـصفة مندوب)).

المادة 37: ((يشارك أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية في المؤتمر بكامل الحقوق)).

المادة 38: ((يحدد لكل هيئة تابعة للمنظمة عدد المندوبين للمؤتمر، وذلك على أسـاس عـدد المنتمين للفترة التي تغطي مدة الوكالة الانتخابية.تأخذ اللجنة التنفيذية الوطنية كل التدابير اللازمة من أجل ضمان تمثيل أدنى بالنسبة لكل الولايات)).

المادة 40: ((تتشكل اللجنة التنفيذية الوطنية من 181 عضواً منتخباً من طرف المـؤتمر الـوطني، إضافة إلى الأمناء العامين للاتحاديات الوطنية بحكم المنصب)).

المادة 41: ((اللجنة التنفيذية الوطنية هي الهيئة العليا للإتحاد بين مؤتمرين، وهي مسئولة أمام المؤتمر)).

المادة 42: ((تجتمع اللجنة التنفيذية الوطنية في دورة عادية كل ستة أشهر)).

المادة 43: ((يحدد النظام الداخلي للإتحاد كيفية سير أشغال دورات اللجنة التنفيذية الوطنية)).

المادة 44: ((لا تصح مداولات اللجنة التنفيذية الوطنية إلا بحضور ثلثي أعضائها المنتخبـين من طرف المؤتمر. وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني، تجتمع في أجل أقـصاه ثلاثـون يوماً، وتجري مداولاتها مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين)).

المادة 46: **((**يمكن للجنة التنفيذية الوطنية أن تسحب المسؤولية من الأمين العـام أو مـن أي عضو من الأمانة الوطنية في حالة حدوث تقاعس أو انحراف. تباشر باستبداله بعضو أخر من بين أعضائها، بعد أن تبت لجنة الانضباط في أمر العضو المعني)).

المادة 47: ((تمارس اللجنة التنفيذية الوطنية نشاطاتها بواسطة لجان قانونية يحـدد مهامهـا وصلاحياتها النظام الداخلي للإتحاد)).

الأمانة الوطنية

المادة 48: ((تتشكل الأمانة الوطنية من ثلاثة عشر عضوا من بينهم الأمين العام)).

المادة 49: **((**تنتخب اللجنة التنفيذية الوطنية من بين أعضائها أمينا عاما و أمانة وطنية تتشكل من 12 عضواً)).

المادة 50: ((الأمين العام والأمانة الوطنية هم مسئولون مسؤولية فردية أمام اللجنة التنفيذية الوطنية لكونهم منفذين لقراراتها وتوصياتها)).

المادة 51: ((تجتمع الأمانة الوطنية على الأقل مرتين في الشهر. ويمكنها ان تجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بطلب من الأمين العام أو بطلب من أغلبية أعضائها)).

المادة52: ((لا تداول الأمانة الوطنية قانوناً إلا بحضور أغلبية أعضائها.إذا لم يتوفر النصاب تجتمع في أجل أقصاه خمس أيام، وتقوم بالمداولة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين)).

المادة 53: ((إضافة إلى ما ورد في المادة 50، تعتبر الأمانة الوطنية مسئولة على التسيير الإداري و المالي للمنظمة النقابية، وتمثل الإتحاد في كل أنشطة الحياة الوطنية، وتضمن النشاط المستمر والسير المنتظم للمركزية النقابية ولاسيما:

1. إعداد و توزيع التعليمات و المناشير والمذكرات التوجيهية الضرورية بهدف تحسين سير الإتحاد على جميع المستويات، طبقا لتوصيات المؤتمر واللجنة التنفيذية الوطنية.
2. تقييم ومراقبة سير كافة نشاطات الإتحاد العام للعمال الجزائريين.
3. اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بتعزيز الإتحاد العام للعمال الجزائريين.
4. القيام بالتحاليل والدراسة حول الوضع المهني والاجتماعي للعمال)).

المادة 54: ((الأمانة الوطنية هي هيئة تنفيذ و تسيير للجنة التنفيذية الوطنية وهي مسئولة أمامها ومكلفة بتطبيق برامج وقرارات اللجنة التنفيذية المستوحاة من توصيات ولوائح المؤتمر.تنشط الأمانة الوطنية وتنسق وتراقب وتوجه جميع نشاطات الهياكل والهيئات النقابية للإتحاد العام للعمال الجزائريين)).

المادة 55: ((تحدد الأمانة الوطنية تاريخ استدعاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وتحضر مشروع جدول الأشغال لدوراتها العادية والاستثنائية، وهذا مدته خمسة عشر يوماً قبل انعقاد الدورة العادية، وترسل الوثائق الضرورية إلى أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية))(42).

وكانت اهداف الاتحاد تشمل تدويل المشكلة النقابية الجزائرية، والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من اجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين، ولتجسيد هذه الاهداف انضم الاتحاد الى الجامعة العالمية للنقابات الحرة التي وجد فيها منبراً لتبليغ صوته الى الرأي العام العالمي واسس فروعاً له في تونس والمغرب وفرنسا، وقد مكنته هذه الخطوات من القيام بنشاط كبير في المجال العربي والدولي للتعريف بالحركة النقابية والعمالية الجزائرية ومشكلة الحرب في الجزائر ونتائجها الاجتماعية وكسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين،وتوجت هذه التحركات العالمية من تقديم مساعدات هامة للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب والحصول على منح دراسية وارسال عدد من العمال الجزائريين

للتكوين والتخصص في مختلف المصانع الدولية، وقد تميز نشاط الاتحاد خلال تلك المرحلـة بالاولوية للنضال من اجل الاستقلال وبالقمع الذي يتعرض له التنظـيم النقـابي، فمنـذ ولادة الاتحاد خاض النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي وهو مستقل عـن جبهـة التحريـر الوطني، وقد برهن الاتحاد عن قوته في الاول من ايار عام 1956 وذلك بتنظيم مضاهرة ضد المحتل الفرنسي في شوارع مدينة الجزائر، ونظم اضراب عام في 25/اب /1956 لاطـلاق سراح المسجونين النقابيين،وفي 28/كانون الثـاني/1957، اعلـن الاتحـاد العـام للعمـال الجزائريين اضراباً عاماً واكد بصورة رسمية دعمه لجبهة التحرير الوطني الجزائري حيـث قال: ((يجب ان ننتخب جبهة التحرير الوطني الناطق الوحيد بأسم جـيش التحريـر الـوطني والمرشد المحبوب المجرب الواضح للثورة الجزائرية الظافرة عما قريـب وسـتتحرك الفئـة العاملة الجزائرية هذه المعركة المجيدة برباطة جأش وبوحدة وبنظام وبطولة وثقة))(43)

السياسة الفرنسية تجاه الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

لم تكن السلطات الفرنسية غافلة عن نشاطات الاتحاد فإنطلقت شرارة القمـع الفرنـسية ابتداءاً من شهر أيار عام 1956 فقد مارست سياسة:

1. **السجن والاعتقال:** تعرض العديد من النقابيين الجزائريين الى الملاحقة والاعتقـال بـتهم متعددة وملفقة منهم عيسات ايدير (44)، مع 40 ناشط نقابي بعد ثلاثة اشـهر مـن تأسـيس الاتحاد، ومع ان التهمة لم تثبت عليه الا انه تعرض لأبشع انواع التعذيب من قبل المظليـين (الباراشوتيت)(45)، ولم تقف سلطات الاحتلال عن ذلك بل قامت بـسجن الـسكرتير العـام للاتحاد خضر عزت في المعتقل المركزي في 24 /ايار/ 1956، ونقل الى الاستجواب فـي احدى المعتقلات الفرنسية، ثم عذب واضطهد ونقل الى معتقل اخر، ولم تقف دوامة الـسجن والاعتقال بل طالت تقريباً جميع قيادات نقابات عمال البريد وسكك الحديد والغاز والكهربـاء ومعلمي المدارس وطردوا خارج البلاد، اما عمال المرافئ الذين عرف عنهم بـأنهم طليعـة الفئة العاملة فقد وجدوا قادتهم قد طردوا خارج البلاد(46).

وفي 27 /اذار/ 1956 أخذ كل من الطاهر الجـابي وهـو سـكرتير نقابـة عمـال المستشفيات من مدينة قسنطينة وعلي بدور من نقابة عمال السكك الحديدية وبزور من نقابـة عمال البلدية، من اماكن عملهم وبعد ان اتخذت عدة اجراءات ضدهم، أعدموا، وقد اسـتمرت قوات القمع الفرنسية وقوات الجيش بقتل السكان وتخريب قراهم بين الحين والاخر.

وقد وجدت عدة تقديرات لعدد الجزائريين الذين وقعوا ضحية لهذه الاعمال، فالمصادر الفرنسية الرسمية تذكر ان عدد الضحايا هو 100.000 فقط، اما المصادر الجزائرية فتـذكر 400.000، هذا ولم تعد السلطات الفرنسية تنكر او تتجاهل اعمال التعذيب التي ترتكبها،فقـد

جاء في تقرير البعثة الدولية التي قامت بتفتيش وتفقد المعتقلات المركزية في الجزائر والـذي نشر في 27 /حزيران/ 1957 في جريدة "لوموند"(47) الفرنسية ما يأتي: ((ان البعثة مقتنعة بأن المعاملة السيئة وغالباً التعذيب بواسطة التيار الكهربـائي وخـراطيم الميـاه وتغطـيس الجزائريين بالماء، والشنق هي امور نفذت بالمساجين لتنتزع منهم الاعترافات، وهذا الاقتناع ليس مستمداً مما حصلت عليه البعثة من معلومات من المصادر المطلعة، وانما تعتمـد علـى الاعتراف الواضح الذي ادلى به احد المفتشين العاملين التابعين للادارة الفرنسية امام البعثـة بأن التعذيب قد نفذ وطبق فعلاً)) (48)، وكتب لويس شوفييه الذي رافق البعثة فـي المجلـة الفرنسية "لوفيكار" في 12/اب/1957 فقال: ((ان ما يحدث هو ان الشخص الذي يقبض عليـه ليستجوب يعامل بخشونة شديدة وغلاظة، غالباً ما تؤدي الى وفاته، واذا حدث وان بقي حياً بعد استجوابه، لاتتاح له فرصة محاكمته او اطلاق سراحه، وفي حالات معينـة يختفـي دون ان يخاف وراءه اثر ما،وفي حالات تصدر بلاغات فرنسية تقول بأن الضحية قد أطلقـت النـار عليه وهو يحاول الفرار او انتحر في سجنه))، هذا ووصفت البعثة التي فتشت احد المعتقلات الفرنسية في الجزائر بتاريخ 27/ تموز/ 1957،حيث زج هناك عـدد كبيـر مـن النقـابيين الجزائريين بما يزيد على العامين وصفت ذلك بقولها: ((ان المأوى قد بني في وسـط سـهل ملتهب من شدة الحرارة،حيث يعيش المعتقلون في خيام لاتطاق لدرجة حرارتها فـي الوقـت الذي كانت تزور فيه البعثة هذه الخيام، وقد كانت العقارب والذباب تتزاحم بكثرة من حولنا))، وقال لويس مارتان شوفييه في الفيكاروا في 13/آب/ 1957: ((وهؤلاء المعتقلـون الـذين لا توجد ضدهم اية تهمة، لماذا حرموا من حريتهم؟ ان المعتقلون الذين اعتقلوا بدون قرار اتهام لم توجه اليهم اية تهمة، ولذا فان احكاماً لم تصدر بحقهم،والحقيقة هي ان من يطلق عليهم اسم (ملتجئين) لايستطيعون ان يدافعوا عن انفسهم،ولا يدرون الى متى سـتمتد عقـوبتهم، هـذه العقوبه التي هي في الحقيقة غير محدودة، وليس لها أي مبرر، وتعتمد بالدرجة الاولى علـى ادارة الاداريين الفرنسيين))(49).

ان قوى الشرطة والجيش ولاسيما فرق الباراشوتيت تقوم وبدون اية مذكرات توقيـف قانونية وبدون اية اوامر رسمية بنقل واعتقال الاشخاص للاستجواب، ويحق لهـم اسـتعمال وسائل التعذيب التي تراها مناسبة، لقد ورد في تقرير البعثة الدولية ان ((الوفد لايـستطيع ان يدرك بأية استنادات قانونية يستطيع الاداريون الفرنسيون الحجر على حرية شخص ما لمـدة شهر كامل بدون أي انذار او امر اداري بالاعتقال، وقد لوحظ ايضاً انه حتى مدة الشهر هذه لم تراعى دائماً)) (50).

ان حقوق الانسان لاتصبح محترمة في ظل ظروف كهذه حيث يلاحظ ان المحـامين الجزائريين والاجانب الذين دافعوا عن النقابيين هم انفسهم قد سجنوا في المعتقلات، لابـل ان

المحامين الفرنسيين انفسهم الذين جاءوا الى الجزائر للدفاع عن النقابيين،قد هددوا بالاعتقـال والنفي.

2. **القضاء على الصحافة العمالية:** كان من الطبيعي ان يكون للحركة العماليـة صـحافتها الخاصة التي يعبر فيها عن مواقفها وآرائها السياسية وابرز هـذه الـصحف هـي (شـغيلة الجزائر) قد اقفلت في كل مرة تصدر فيها حتى الغيت نهائياً في حزيران 1956، اما صحيفة (العامل الجزائري) (51) قد اقفلت ثلاثة عشر مرة من المرات الخمس عشرة التي صـدرت فيها، ولهذا اوقف صدورها في الجزائر(52).

لقد أوضحت الهيئة التابعة لمكتب العمل الدولي في الفقرة 280 من تقريرهـا الـسنوي: ((بأن حق التعبير عن الرأي بالصحف والنشرات هو بالتأكيد حق اساسي من حقوق نقابـات العمال))، لكن في الحقيقة ان هذه الهيئة لم توجه اية توصية للحكومة الفرنسية التي حرمـت النشاط الصحفي العمالي.

3. **مصادرة العقارات:** لقد سلب جنود الاحتلال الفرنسي جميع عقارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونهب جميع مافيها، وصودرت امواله التي بلغت 450.000 فرنك فرنسي، وقـد اغلق مصرف العمال في كانون الثاني 1957 وحجزت امواله، واغلقت جميع مقرات النقابات العمالية في الجزائر بواسطة القوات العسكرية الفرنسية في شباط 1957(53).

ولتخفيف الوطأة على الجزائريين قام الرئيس الفرنسي رينيه كوتيه بزيارة الجزائر وقـام بالقاء خطاب في 3/تشرين الاول/1958 لغرض رفع مكانة الجزائريين ومكانـة اقتـصادهم والى تحقيق اصلاح زراعي وايجاد بعض الصناعات الهامة وتمثلـت فـي خلـق 400.000 فرصة عمل لصرف الشباب الجزائري عن الثورة والقضاء على دعمه الفعلي لجبهة التحرير الوطني، فإقترح الرئيس الفرنسي ديكول ((مشروع قسنطينة)) الذي يعمل على توفير الخدمات المختلفة المتمثلة في بناء 200.000 وحدة سكنية واتاحة الفرصة لثلثي اطفال الجزائر لينـالوا تعليمهم على ان يستكمل عددهم في السنوات الثلاثة التالية واحداث 400.000 وظيفة كنتيجـة للتصنيع وتنمية عدد الموظفين الجزائريين، وتوزيع 250.000 هكتار من الاراضي الزراعية على الفلاحين، والعمل على رفع اجور العمال الجزائريين (54). كان الامل من هذا المشروع هو القضاء على الثورة الجزائرية، لكن الجزائريون رفضوا هذا المشروع لابل هددت جبهـة التحرير الوطني بالموت على كل من يقبل بهذا المشروع(55).

وقد لعب الإتحاد العام للعمال الجزائريين، دوراً كبيراً ومميزاً في تنظيم الفئـة العماليـة الجزائرية ورص صفوفها لخدمة أهداف الثورة التحريرية. وأزداد هذا الـدور وتجـذر بعـد

مؤتمر الصومام (56)، الذي خرج بتصور مستقبلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين والـدور المنوط به في عملية النضال والتنمية. وقد برز دور الفئة العاملة الجزائريـة فـي المهجـر وبصفة خاصة في فرنسا، إذ اسهم العمال الجزائريون مساهمة فعالة وكبيرة في دعم الثـورة من خلال الاشتراكات المالية التي كانوا يدفعونها لفروع فدرالية جبهة التحرير الـوطني فـي مختلف المدن الفرنسية للثورة. وقد وصلت اشتراكات العمال لحد 30 فرنكـاً لكـل عامـل، وتجدر الإشارة أن عدد المشتركين سنة 1961 كان **135.202 عاملاً**. وقد بلغ ما كان يجمعـه العمال **500 مليون فرنك فرنسي**. وكذلك برز دور الفئة العاملة بعد نقل الحرب إلـى فرنـسا، وفتح جبهة ثانية، وفي هذا الإطار تعرضت مدينة باريس والمدن الفرنسية الأخرى لعدة أعمال فدائية. فضلاً عن تنظيم الإتحاد لعدد من الإضرابات في ربوع الوطن وخارجـه وقـد نفـذ الإتحاد برامج وأهداف الإضرابات بكل دقة وإحكام وهذا يدل على الوعي والنضج الـسياسي الذي تتمتع به الفئة العاملة في الجزائر. وقد أكدت مشاركة الإتحاد في هذه الإضرابات للرأي العالمي؛ على وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحريـر الـوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري(57).

تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كمنظمة مستقلة عن النقابات الفرنـسية، وبعـد استقلال الجزائر عام 1962 استعاد نشاطه لكن على اسس جديدة، فقد اصـبح تابعـاً لجبـة التحرير الوطني الجزائري منذ شهر كانون الاول عام 1962 على الرغم من توقيع الاتحـاد على اتفاقيه بينه وبين جبهة التحرير يضمن فيها استقلالية الاتحاد، الا ان هذا الاتفاق لم يحترم من قبل جبهة التحرير والحكومة حين تدخلت وفرضت مرشحيها في انتخابات ادارة الاتحـاد وذلك في المؤتمر الاول للاتحاد في شباط عام 1963(58).

الخاتمة:

تعد الحركة العمالية والنقابية في الجزائر من ابرز الاتجاهات الاجتماعية في النـضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته تجاه الشعب الجزائري ذلك ان المعانـاة الخاصـة للعمال (التمييز الاجتماعي والتمييز في الاجور وغيرها) تدفع في ضل المعاناة العامة للشعب من الاحتلال وسياسته الاستعمارية الى تشديد النضال لانتزاع الحقوق الخاصة والعامة لتتداخل الاثنتين معاً لتدخل الحركة العمالية الى التلاحم مع كافة قطاعات الـشعب (جبهـة التحريـر الوطني الجزائري) للدفاع عن الحرية ونيل الاستقلال الوطني.

المصادر والهوامش الواردة في البحث:

1) (C.G.T, La Confederation Generale du Travial) سعد توفيق عزيز البزاز: الحركة العمالية في تونس 1924-1956 نشأتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي، دار زهران للنشر، (عمان،2009)، ص54؛

Michel, Mourre, Dictionnaire dhistoive universelle, Bords, I.S.B.N, Paris, 1981, p.347.

2) محمد محمود الحبيب: ايديولوجية حركة العمل في الشرق الاوسط، دراسة مقارنة مع الدول النامية، مطبعة حداد، (البصرة، 1968)، ص1-2؛ صادق جعفـر الفلاحـي: الحركة النقابية نشأتها وطبيعتها ومهامها، مجلة الثـقافة الجديدة، العدد 46، مطبعـة الشعب، (بغداد، 1973)، ص38.

3) البزاز، المصدر السابق، ص44.

4) صلاح العقاد: المغرب العربي الجزائر –تونس-المغرب الاقـصى، مكتبـة الانجلـو المصرية، ط3، (القاهرة، 1969)، ص146-151.

5) حميد جاعد: الحركة النقابية العربية المعاصرة، سلسلة المكتبة العماليـة 14، المعهـد العربي للثـقافة العمالية وبحوث العمل، (بغداد، 1980)، ص34-35.

6) الاتحاد العالمي للنقابات: الاستعمار الفرنسي يضطهد الحركة النقابية فـي الجزائـر، ترجمة وليم سارة، مقدمة عمر السباعي، دار الفكر، (دمشق،1958)، ص37.

7) سليمان الرياشي وآخرون: الازمـة الجزائريـة الخلفيـات الـسياسية والاجتماعيـة والاقتصادية والثـقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، مركز دراسـات الوحـدة العربية، (بيروت،1999)، ص386.

8) بسبب حدوث ثورة عمالية كبرى في باريس سميت بـ (كومونـة بـاريس) نتيجـة خسارتها امام بروسيا منطقتي الازلاس واللورين في معركة سـيدان 1870-1871م، لذالك تأثرت بها الحركة العمالية في الجزائر وثارت هي الأخرى.

9) عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل احمد خليل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيـروت،1981)، ص129.

10) حاولت فرنسا عام 1848 استغلال الجزائر في امتصاص بعض مـشاكلها الداخليـة، كمشكلة العمل والعمال، فأوعزت للعمال الفرنسيين السفر للجزائر والعمل في الريـف الجزائري الا ان العمال الفرنسيين لم يستسيغوا حياة الريف الجزائري بعد حياة المدن في فرنسا. حسن صبحي: مذكرات في تاريخ شمال افريقيـا الحـديث والمعاصـر، مؤسسة شباب الجامعة، (الاسكندرية، 1973)، ص46.

11) وهي استخدام اللغة الفرنسية بدل العربية في ادارة البلاد وجعلها اللغة الرسمية للبلاد، وهي ايضاً نقل كل القوانين والانظمة الفرنسية وتطبيقها في الجزائـر ومحـي كـل مايتعلق باللغة العربية من مدارس وكتاتيب ووضع محلها مدارس فرنسية.

12) محمد الزيدي: الحريات النقابية في الوطن العربي، سلسلة المكتبة العمالية 9، المعهـد العربي للثـقافة العمالية وبحوث العمل، (بغداد،1980)، 67.

13) العقاد، المصدر السابق، ص166.

14) الزيدي، المصدر السابق، ص35.

15) جاعد، المصدر السابق، ص56.

16) جغلول، المصدر السابق، ص131-132.

17) مسعود مجاهد: الجزائر عبر الاجيال، دار الايتـام الاسـلامية، (المملكـة الأردنيـة الهاشمية،د.ت)، ص162-163.

18) المصدر نفسه، ص70.

19) جغلول المصدر السابق، ص133.

20) جغلول، المصدر نفسه، ص133.

21) Leon Blum: سياسي وكاتب فرنسي ولد في باريس عام 1872 وتوفي عام 1950، عارض افكار الكومنترن، ثم اصبح رئيـساً لفـرع الحـزب الاشـتراكي الفرنـسي (S.F.I.O)، وترأس حكومة الجبهة الشعبية، واصبح رئيساً للحكومة الفرنسية في عام 1946.Encyclopedique, Larousse, Paris, 1981, p.1173

22) جغلول، المصدر السابق، ص132.

23) قانون عام 1881.

24) جاعد، المصدر السابق، 70-71.

25) المصدر نفسه، ص92.

26) تشكلت من الاشتراكيين والراديكاليين بدعم من الشيوعيين (الذين لم يشتركوا فيهـا). اهتمت بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل ساعات العمل ودفع الأجور ايـام العطل الرسمية، ترأسها ليون بلوم عام 1936. اكرم عبد علي: "الحـزب الـشيوعي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة، مجلة شؤون اقليمية، العدد 19، مركز الدراسات الاقليمية، مطبعة دار ابن الاثير، (الموصل،2010)، ص189.

27) ولد في قرية جمعة صاريج قرب مدينة تيزي وزو عام 1919 من عائلة فلاحية، تلقى تعليمه الابتدائي بقريته، ومنها انتقل الى المدرسة لتكوين الاساتذة ببوزريعة لمواصلة دراسته، ومن هذه الأخيرة انتسب للمعهد الثانوي الفرنسي بتيزي وزو، وفـي عـام

1935 التحق بعمه في تونس حيث حصل على شهادة عليا بالاقتصاد فـي الجامعـة التونسية عام 1938 وفي عام 1944 عمل في ورشة لصناعة الطائرات ورقي الـى رئيس قسم المراقبة الادارية ثم ارسل الى المغرب ليقوم بنفس العمل في مطار الـدار البيضاء، ظهرت ميوله للدفاع عن مصالح العمال الجزائريين فأنتخـب عـضواً فـي اللجنة التنفيذية لعمال الدولة وهي لجنة تابعة للنقابـات الـشيوعية الفرنـسية، ادرك بالضرر الذي لحق بالعمال الجزائريين، فبدأ يفكر بتأسيس منظمة نقابيـة جزائريـة. اثارت افكاره حفيظة النقابات الفرنسية، فأبعد عن منصبه ثم داهمت الشرطة الفرنسية عام 1951 مكان عمله واعتقل مع عدد من رفاقه،ثم اطلق سراحه بعد عشرة ايام، ثم عمل في صناديق المنح العائلية التابع لقطاع البناء والاشغال العمومية واصبح مسؤولاً عن اللجنة المركزية للشؤون النقابية التابعة لحركة انصار الحريات الديمقراطية مـن عام 1949- 1954، وبسبب نشاطه الوطني والنقابي فقد سجن مرة اخرى فـي 22/ كانون الأول /1954 قبيل اندلاع الثورة الجزائرية المسلحة وأطلق سراحه. وقد عين اميناً عاماً للاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1956، ثم سجن مـرة أخـرى فـي 23/ايار/1956 بأمر من الوزير الفرنسي المفوض في الجزائر، وتعـرض للابـشع انواع التعذيب،ثم توفي في 26/تموز/1959. عيسات ايـدير 1919-1959،مؤسـس واول امين عام للاتحاد العام للعمـال الجزائـريين، ويكبيـديا الموسـوعة الحـرة، www.wikpidia.com، ص1-2.

28) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تـاريخ الجزائـر العـام، ج4، دار الثقافـة، ط4، (بيروت،1980)، ص37.

29) محمد مزالي، مواقف، الشركة التونسية للتوزيع، (تونس،1973)، ص238.

30) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر السابق، ص52-53.

31) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسـالة (الربـاط، د.ت)،ص41.

32) 32.صالح الخرفي، في رحـاب المغـرب العربـي، دار الغـرب الاسـلامي،ط1، (بيروت،1985)، ص133.

33) محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربـي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق،2004)، ص22

34) لماذا لاغنى عن منظمة اممية، الشبكة العالمية للمعلومـات، www.marxists.org، ص7.

35) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تـاريخ الجزائـر 1830-1962، mbre 54 com www.inove، ص26.

36) جغلول، المصدر السابق، ص160-161.

37) البزاز، المصدر السابق، ص36.

38) جهاد عقل، الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد العام لعمال الجزائـر، مركـز ابحـاث ودراسات، الشبكة العالمية للمعلومات، ص43.

39) جغلول، المصدر السابق، ص162.

40) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المصدر السابق، ص7-8.

41) القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائـريين، الـشبكة العالميـة للمعلومـات، www.Union Generalle des Travailleurs.com، 2000.

42) جغلول، المصدر السابق، ص164-165.

43) تجدر الإشارة ان عيسات ايدير قام بإصدار "جريدة العامل الجزائـري" لـسان حـال الاتحاد التي صدر العدد الاول منها بتاريخ نيـسان 1956 لتكـون جريـدة عماليـة اسبوعية، عقل المصدر السابق، ص2.

44) وهي فرقة من جنود المظلات مختصة بأعمال التعذيب كان يستخدمهم البوليس للنيـل من قادة الحركة الوطنية.

45) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر السابق، ص28-

46) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المصدر السابق، ص28.

47) Le Monde: من الصحف اليومية الفرنسية الرسمية، صدر اول عدد لها في كـانون الاول 1944، مخلصة في دفاعها عن الوطن، دعمت الجنرال شارل ديكول، وقد نالت احترام قراءها. محمد نجيب ابو الليل: صـحافة فرنـسا، مؤسـسة كـل العـرب، (القاهرة،1972)، ص244.

48) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر السابق، ص31.

49) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر نفسه، ص32.

50) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر نفسه، ص33.

51) صدر عددها الاول في نيسان 1956.

52) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المصدر السابق، ص11-13.

53) الاتحاد العالمي للنقابات، المصدر السابق، ص35.

54) فليب رفلة: الجزائر، ترجمة عـز الـدين خليـل، مؤسـسة المطبوعـات الحديثـة، (القاهرة،1960)، ص170-171.

55) عامر يوسف شريف شميدين اغا: السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنـسية الخامسة والموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية، (الموصل،2010)، ص147-149.

56) يعتبر عام 1956 هو عام تنظيم الثورة وجعلها أكثر شمولية وتدارك النقائص وتـذليل الصعوبات بإيجاد إستراتيجية تضمن إستمراريتها لتحقيق النصر والاسـتقلال. انعقـد المؤتمر بمنطقة القبائل الكبرى جنوب بجاية فـي 20 /اب/ 1956، حـضره معظـم كوادر الثورة وكان من أهم نتائجه تكوين مؤسسات الثورة كالمجلس الوطني للثـورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، وتقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات، وضبط الرتب، وتحديد المسؤوليات، وإقرار مبدأ القيادة الجماعية، وأولوية العمل في الداخل على الخـارج، وتنظيم الشعب، وتوجيهه والعمل على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدوليـة، وتحقيق الوحدة المغاربية اما نتائجه، فقد مكن الثورة من وضع جهاز تنظيمي شـامل سياسي وعسكري، و بلور المسار الثوري لدى الرأي العام الـداخلي والخـارجي، و أعطى دفعا قويا مجددا للثورة. تاريخ الجزائر السياسي، الشبكة العالمية للمعلومـات، www.laghouat.net، ص15.

57) ويكبيديا، الموسوعة الحرة، المصدر السابق، ص1.

58) ايمن ابراهيم الدسوقي: المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة-الحصار-الفتنة)، مجلـة المستقبل العربي، العـدد 259، الـسنة 23، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، (بيروت،2000)، ص65.